

## الحماية القانونية للتطبيقات الذكية Legal protection for smart applications

نصر محمد الشعيبي  
Nasr Muhammad Alshuaibi  
University Sains Islam Malaysia (USIM)  
rmnaser677@gmail.com

### ملخص البحث

#### Article Progress

Received: 8 Nov 2023  
Revised : 21 Jan 2024  
Accepted: 19 Feb 2024

\* Corresponding  
Authors:

**Nasr Muhammad  
Alshuaibi**

E-mail:  
rmnaser677@gmail.co  
m

نعيش اليوم في عالم يعتمد بشكل كبير على الوسائل الحديثة التي لم تعرفها العصور القديمة ، ولمواكبة هذا التطور بات من الضروري أن تتسلح المجتمعات بوسائل العصر الجديد حتى تتمكن من مجابهة العالم وتعاملاته الذكية، وكما نرى اليوم واقع تعاملاتنا اليومية عبر التطبيقات الذكية في الدوائر أو المؤسسات وغير ذلك، وما لها من دور كبير في تخزين المعلومات ومعالجتها واسترجاعها بكل ما يتعلق بالقيمة المالية أو المعنوية، ولهذا تتزايد أهمية هذه التطبيقات مما يتوجب المطالبة بتوفير الحماية القانونية الكافية لها، وكما نلاحظ مايشهده العالم من تطور متسارع وبصورة مستمرة في برامج التطبيقات الذكية لإرضاء جمهور المتعاملين وتعدد أنواعها المختلفة وكما هو معلوم بأن برامج التطبيقات الذكية منتشرة على نطاق واسع وفي متناول الجميع ليسر تخزين المعلومات بدقة متناهية وبأقل الخسائر وسرعة الوصول للمعلومة. يلخص البحث أن الحماية القانونية للتطبيقات الذكية هي مسألة جديدة تتطلب إدخال تشريعات وتعديلات على قانون الملكية الفكرية حيث إن هذه الاختراعات أو الأعمال لا تتميز فقط عن الاختراعات التقليدية، ولكن أيضا عن برامج الكمبيوتر. في الوقت الحاضر، نشهد وتيرة سريعة للاختراعات، خاصة في المجال التقني، وفي المستقبل سنواجه أيضًا الذكاء الاصطناعي والواقع الافتراضي والمعزز، مما يستدعي الحاجة إلى تشريعات لمواكبة هذه التوتيرة.

الكلمات المفتاحية : الحماية القانوني – التطبيقات الذكية.

**ABSTRACT**

We live today in a world that relies heavily on modern means that were not known in ancient times. To keep pace with this development, it has become necessary for societies to arm themselves with new age means so that they can confront the world and its smart dealings. As we see today the reality of our daily dealings through smart applications in departments, institutions, etc. This, and their major role in storing, processing and retrieving information in everything related to financial or moral value, is why the importance of these applications is increasing, which requires the provision of adequate legal protection for them, and as we notice what the world is witnessing. There is a rapid and continuous development in smart application programs to satisfy the customer audience and the multiplicity of their different types, and as it is known that smart application programs are widespread and accessible to everyone, to facilitate the storage of information with extreme accuracy, with minimal losses, and quick access to information. The research summarizes that legal protection for smart applications is a new issue that requires the introduction of legislation and amendments to intellectual property law, as these inventions or works are not only distinguished from traditional inventions but also from computer programs. Nowadays, we are witnessing a rapid pace of inventions, especially in the technical field, and in the future, we will also face artificial intelligence, virtual and augmented reality, which calls for the need for legislation to keep up with this pace.

**المقدمة**

تتنوع صور الإبداع الفكري في المجالات العلمية والأدبية وتشمل براءات الاختراع أيًا كان نوعها كالصناعات في مجال التطبيقات الذكية الإلكترونية أو العلامات التجارية أو صور التأليف بمختلف أنواعها. وحتى تتمتع هذه الحقوق بالحماية القانونية لا بد لها أن تحوي على قدر معين من الجدة والابتكار والحدثة سواء كانت اختراع، أو اكتشاف، أو لحن، أو شعر، حتى يتمتع صاحبها بالحق المعنوي لتعطيه حق الاعتراف على مصنفه بالأبوة مقابل فكرة لامست الواقع، كما يتمتع كذلك بالحق المالي وحقوقه في استثمار تلك الأفكار في مشروع أو غير ذلك من توظيف مالي.

نرى اليوم واقع تعاملاتنا اليومية عبر التطبيقات الذكية في الدوائر أو المؤسسات وغير ذلك، وما لها من دور كبير في تخزين المعلومات ومعالجتها واسترجاعها بكل ما يتعلق بالقيمة المالية أو المعنوية، ولهذا تزايد أهمية هذه التطبيقات مما يتوجب المطالبة بتوفير الحماية القانونية الكافية لها، وكما نلاحظ مايشهده العالم من تطور متسارع وبصورة مستمرة في برامج التطبيقات الذكية لإرضاء جمهور المتعاملين وتعدد أنواعها المختلفة وكما هو معلوم بأن برامج التطبيقات الذكية منتشرة على نطاق واسع وفي متناول الجميع ليسر تخزين المعلومات بدقة متناهية وبأقل الخسائر وسرعة الوصول للمعلومة.

صاحب هذا التطور تزايداً في الاعتماد على برامج التطبيقات الذكية والبرامج التشغيلية والتطبيقية التي أتاحت للاستعمال بين أفراد المجتمعات بمختلف دول العالم المتقدم، وبعض الدول النامية لتقديم الخدمات المطلوبة كوسيلة رئيسية لاستمرار مسيرة التقدم الكبير، وللمحافظة على هذا النسق من تقدم العلم ومواكبة تطور المجتمعات عبر هذه الوسائل لا بد للمشرع القانوني توفير الحماية القانونية اللازمة لهذه البرامج، حفاظاً على الجهد المبذول لإعدادها وإنتاجها والاستفادة من ثمارها والحقوق المتعلقة بها كالحقوق المالية والحقوق الأدبية، لقد أصبح العالم اليوم قرية صغيرة يسهل التنقل بحيطها من خلال هذه الوسائل والوصول إليها دون تعب، ومع كل هذه الوسائل العلمية الالكترونية وما لها من إيجابيات اقتصادية وسياسية واجتماعية لا تخلوا كذلك من الجوانب السلبية التي تصادف هذه التطبيقات الذكية كاستغلالها من قبل القراصنة أو الهاكر والتعدي عليها دون مراعاة حقوق أصحابها أو القائمين عليها، بل الأخطر من ذلك إن تستغل هذه المعلومات وتسريبها من مرافق حكومية كما حصل في بعض الدول العربية ومنها دولة السعودية مؤخراً واختراق الأنظمة المعلوماتية لأجندة معادية تكشف أسرار الدول واستغلالها في المجال العسكري أو الاقتصادي أو السياسي وغيرها من طرق الابتزاز، وعملية اختراق هذه البرامج ليس بالأمر اليسير حتى يتمكن الإنسان العادي من اختراق هذه الأنظمة وسريتها المحكمة من خلال

وضع الأرقام السرية واستحالة الوصول إليها من قبل الأشخاص العاديين بل من قبل أشخاص وشركات ذات مهارات وقدرات عالية وفي مجال التخصص.

### التساؤلات التي يثيرها موضوع البحث:

يثير موضوع بحث الحماية القانونية للتطبيقات الذكية العديد من المشكلات الموضوعية والإجرائية في عالمنا المعاصر التي تتطلب إعادة النظر في تنظيمها القانوني وتوفير الحماية المطلوبة وما يواكب تطور هذه التطبيقات والبرامج الذكية، فمثلاً إذا كانت هذه التطبيقات عرضة للسرقة والتحايل عليها عن طريق الهاكرز والمختصين بهذا المجال كنسخ هذه التطبيقات وبنها على شبكات الانترنت فهل يمثل اعتداء على حق المؤلف بشقيه الأدبي والمالي، وماهية حدود المسؤولية القانونية لحماية هذه الحقوق ضد مرتكبيها من الغير، كذلك قيام العامل أو الموظف في الدائرة أو المؤسسة باختراع تطبيق ذكي هل يعد هذا الاختراع كحق لهذا الموظف أو العامل أم انه يعود للمؤسسة أو الدائرة ، ولو افترضنا بوجود الاتفاق أو العقد الذي ينظم طبيعة هذه العلاقة بين الموظف أو العامل وبين الدائرة أو المؤسسة، إلا يعد تعدي على الحق الشخصي لحق مؤلف هذه التطبيقات وحقه في الأبوة ، وماذا لو وجد الشرط التعسفي لهذا الاتفاق.

كما يثار هناك بعض الإشكاليات لحماية برامج التطبيقات الذكية ومدى إمكانية تبني أعمال قواعد قانونية لحماية برامج التطبيقات الذكية، وهل تعتبر كافية لحماية تلك البرامج أم إننا بحاجة لحماية أكثر لبرامج التطبيقات الذكية وقانون مستقل من خلال منظومة متكاملة مع تطور النظام العالمي بمختلف نواحي الحياة وبما يتلاءم مع تلك المنظومة.

### إشكالية الدراسة:

تتمثل إشكالية البحث في عدم كفاية النصوص القانونية الرادعة لحماية التطبيقات الذكية ولا زالت تعتمد على القواعد الخاصة بحماية الملكية الفكرية.

### اهداف الدراسة:

ترتكز هذه الدراسة الى معرفة التطبيقات الذكية وبيان أنواعها وطرق حمايتها وضمن حقوق المؤلفين والمخترعين وتوضيح دور القواعد العامة في حماية التطبيقات الذكية ومدى كفايتها.

### أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من الأهمية العظمى في الوقت الحاضر، وإقبال الكافة على التعامل مع وسائل الاتصال التكنولوجية، وحرصهم على أمن وسلامة التطبيقات الذكية وحمايتها، تعد التطبيقات الذكية من الوسائل الهامة في عصرنا الحاضر لما لها من دور كبير في حياتنا اليومية وتسهيل اعمالنا وسرعة البت فيها وانجازها على أعلى المستويات وخلال وقت قياسي، كما تعتبر التطبيقات الذكية من الصناعات المهمة والداعمة للاقتصاد القومي للدول وتقدر عائداً بالمليارات، كما هو الحال بالنسبة لعالمنا العربي والاعتماد الكبير على تلك الصناعات ومالها من أهمية قصوى في خدمة المجتمعات واقتصادها، وبما اننا من رواد استيراد التطبيقات الذكية بمختلف أنواعها فأنا بحاجة الى نظام قانوني أكثر قوة ودقة وقادر على حماية ومجابهة أي اعتداء قد تتعرض له لك التطبيقات، ولأهمية هذه الدراسة كان لا بد لنا ان نتطرق الى حساسية تلك المعلومات الموجودة على التطبيقات الذكية وما تحتويها من معلومات ذات طابع مهم وسري وكيفية حمايتها من قبل المهرق وقراصنة المعلومات الإلكترونية، وانطلاقاً من ضرورة الحفاظ على التطبيقات الذكية سنتطرق في بداية الدراسة الى بيان الطبيعة القانونية للتطبيقات الذكية وبيان خصائصها والبحث عن الأنظمة القانونية لحماية تلك التطبيقات. وأن تحديد المسؤولية المدنية الناتجة عن الأضرار يعد موضوعاً دقيقاً بسبب الطابع الفني المعقد، فضلاً عن أن موضوع الدراسة من المواضيع الحديثة عدا عن انه ليست كل المسائل التي يجري الاعتداء عليها قد حصرها القانون، ويصعب الإحاطة بجميع الاعتداءات .

### منهج الدراسة:

سنتبع في دراستنا المنهج التحليلي القائم على المسؤولية القانونية للتطبيقات الذكية، وكيفية توفير الحماية القانونية اللازمة لهذه التطبيقات وذلك بالتدرج من بداية ظهورها وتطورها في العالم المعاصر وما شابه من مشكلات قانونية بين بعض التشريعات وكيفية التوصل إلى حماية تلك البرامج ووضع الحلول المناسبة لها لضمان الحقوق الأدبية والمالية لمؤلف التطبيقات والبرامج الذكية.

### الدراسات السابقة.

توجد دراسة بحثية صادرة عن مجلة الحقوق في الكويت بعنوان: "المسؤولية المدنية عن فيرسة النظم المعلوماتية عبر الإنترنت"، من إعداد الدكتور سامح عبد الواحد التهامي، تناولت الدراسة المسؤولية التقصيرية والعقدية لمن قام بإصابة النظام المعلوماتي بالفيروسات، وسيعمل الباحث إضافة إلى ذلك على بيان المسؤولية المدنية وفقاً للقواعد الخاصة بالملكية الفكرية لحماية للمعلومات الإلكترونية من شتى صور الضرر الواقع عليها.

كما ورد مقال صادر عن المعلوماتية-السعودية بعنوان: "حقوق الملكية الفكرية في الأوعية الإلكترونية (Electronic copyright)"، ترجمة يوسف عيسى عبد الله - جامعة أم درمان الإسلامية، تحدث فيه عن الوضع القانوني الإجمالي لحقوق المؤلف على المصنفات الرقمية، وسيعمل الباحث إضافة لذلك على بيان الوضع القانوني لبرامج الحاسب الآلي وقواعد البيانات والنشر الإلكتروني كصورة من صور المصنفات الرقمية.

وهناك دراسة منشورة بعنوان: "حقوق الملكية الفكرية في قضاء افتراضي" صادرة عن دار المنظومة، من إعداد الباحث عبد الرازق مصطفى يونس، ركز فيها على بيان مدى الحاجة الحماية حقوق التأليف وبرامج الحاسب الآلي وحماية النشر الإلكتروني، حيث اقتضت دراسته على حق المؤلف دون التطرق لغيره من الحقوق الأخرى التابعة للملكية الفكرية الواردة على شبكة الإنترنت، والباحث في دراسته هذه أضاف لذلك الوضع القانوني للعلامات

التجارية الإلكترونية، ومدى إمكانية تواجد بعض حقوق الملكية الصناعية بشكل افتراضي أم لا كبراءة الاختراع.

### ماهية برامج التطبيقات الذكية

تحتل هذه الدراسة باهتمام بالغ لما لها من أهمية كبيرة في تطور العالم المعاصر على كافة المستويات والأصعدة الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية والثقافية، ومن المعلوم بأن الوسائل التقليدية التي كانت تعتمد عليها المجتمعات بمختلف المجالات من المشروعات الصناعية والتجارية والعقود التقليدية وغيرها، وبين واقع اليوم وما رافقها من وسائل حديثة عبر هذه التطبيقات الذكية، ولمعرفة أهمية هذه التطبيقات الذكية وانعكاسها على واقعنا بمختلف المجالات نجدها محور اهتمام كبير لدى الباحثين، وذلك لإيجاد تنظيم قانوني لحماية هذه التطبيقات الذكية وحق ملكيتها لاعتبارها ضمن حقوق الملكية الفكرية وإيجاد الحماية القانونية لها على المستوى الدولي.

وبما إن هذه التطبيقات والذكية تشكل الكيان المعنوي للحاسب الآلي والقلب المحرك لها فمن غير المتصور إن تفي هذه الأجهزة دون تصميم هذه التطبيقات التي تفي بالغرض الذي أنشأت من أجله، فقد اتجه الفقه الحديث على إن هذه التطبيقات تعد مالا ذات قيمته اقتصادية كبيرة، ولحماية هذا المال والحقوق يستوجب البحث عن القدر الأزم للحماية القانونية لها، وسوف نتناول ماهية التطبيقات الذكية من خلال مطلبين نتناول في المطلب الأول تعريف التطبيقات الذكية وفي المطلب الثاني أهمية حماية برامج التطبيقات الذكية.

### مفهوم التطبيقات الذكية

وعليه سوف نتناول في المطلب الأول بيان مفهوم التطبيقات الذكية من خلال فرعين نناقش في الأول تعريف التطبيقان الذكية وفي الفرع الثاني أنواع برامج التطبيقات الذكية على النحو التالي:

### تعريف التطبيقات الذكية

لم يعرف المشرع الإماراتي في القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 2002 في شأن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، تعريفاً محدداً لبرامج الحاسوب أو أنواعها، إنما اتبع حمايتها القانونية بحق المؤلف، تاركين تعريفها إلى الفقه والاختصاصيين في هذا المجال. . وقد لا يتوفر التعريف الجامع المانع للتطبيقات الذكية وبين تلك المعلومات التي تحتويها تلك التطبيقات بتعدد أنواعها، ولذا سنتطرق إلى تعريف التطبيقات الذكية من خلال التعريف الضيق والتعريف الموسع للتطبيقات الذكية.

#### أ- التعريف الضيق:

وفقاً لهذا الاتجاه فبرامج الحاسب الآلي تعرف بأنها "مجموعة من التعليمات الموجهة من الإنسان إلى الإله والتي تسمح لها بتنفيذ مهمه محده" كما تم تعريفها بأنها "مجموعة من التعليمات الموجهة من الانسان الى الحاسب والتي تسمح له بتنفيذ مهمه معينه"

ويتضح من التعريفات السابقة ان أنصار هذا الاتجاه بنو تصورهم على دعامين هما برامج المصدر وبرامج الهدف، وكلاهما يختلف عن الآخر فبرامج المصدر حين تكتب بلغة منخفضة أو مرتفعة لا تعمل بها تلك التطبيقات لأنها لا تتطابق مع لغة الحاسب الآلي الالكتروني، إما برنامج الهدف يكون مكتوباً بلغة المصدر اياً كانت منخفضة المستوى أو مرتفعة، لأنه تم تحويلها الى لغة الحاسب الآلي وترجمتها، ونجد ان تلك التطبيقات الذكية تتلقى الأوامر والتعليمات التي يضعها الإنسان لمخاطبة تلك الإله.

ونرى من جهتنا أن التطور المتسارع في عالمنا اليوم وما نشاهده من ثورة معلوماتية تفوق تصور الشخص العادي في عالم البرمجيات وتحويلها إلى عالم جديد يتطلبه العصر الحديث وما نشاهده من واقع متداول في مجتمعاتنا قد يغني عن الكثير من التطبيقات الذكية والتي تستمد قوتها من تلك التعليمات والأوامر التي تتلقاها برامج الحاسوب الآلي من قبل

الإنسان، إننا اليوم في عالم جديد يعرف (الذكاء الاصطناعي) وتتسم هذه البرامج الحاسوبية بالقدرة على محاكات القدرات الذهنية البشرية كالتعلم والاستنتاج وردود الفعل وكل هذه التطورات لا تتلقى الأوامر أو التعليمات كما عرفها المشرع في التطبيقات الذكية،

### ب- التعريف الموسع:

يذهب أنصار هذا الاتجاه الى تعريف التطبيقات الذكية بأنها "كافة العناصر غير المادية اللازمة للتعامل مع الجهاز ومجموعة البرامج والمناهج والقواعد وكافة الوثائق المتعلقة بتشغيله ليتعامل مع المعطيات الموجودة بهدف المعالجة الآلية للمعلومات والبيانات" وقد عرفه آخرون بأنه "برنامج الحاسب الآلي يعني كافة العناصر المادية اللازمة للتعامل مع الجهاز ومجموعة البرامج والمناهج والقواعد وكافة الوثائق المتعلقة بتشغيله ليتعامل مع المعطيات الموجودة بهدف المعالجة الآلية للمعلومات والبيانات" وفقاً لهذا التعريف نجد أن برامج التطبيقات الذكية من المنظور الموسع ليست محصورة بتلك التعليمات والأوامر التي يتلقاها الحاسب الآلي إنما تشمل كذلك المستندات التي تساعد على فهم وتبسيط برامج التطبيقات الذكية، ومن خلال التعريف الموسع للتطبيقات الذكية فإننا نرى بأنها قد شملت إضافات لتلك التعليمات والأوامر الموجهة إلى العميل كالبيانات في استعمال تلك التطبيقات وكيفية معالجتها أي كافة البيانات التي يتم إلحاقها بالبرامج لتساعد على فهم وسهولة تطبيقها.

### - عناصر التعريف الموسع:

#### 1: مجموعة التعليمات الصادرة للتطبيقات الذكية.

هي مجموعة الأوامر والتعليمات التي تسمح بعد تحويلها إلى لغة الآلة وقدرتها على معالجة تلك المعلومات وأداء وظيفة معينة، على ان تكون تلك التعليمات والأوامر متوافقة بوصف المستندات التي تقوم على فهم وتبسيط تطبيقه، مثال ذلك برامج الحساب وبرامج الرسم.

## 2: وصف البرامج.

نتطرق أولاً للحديث عن وصف (البرمجيات) وتعني المصطلح الشامل الذي يستخدم لوصف جميع البرامج المدرجة بجهاز الحاسب الآلي من وثائق ومعلومات تعني بتطوير وتصميم هذه البرامج. كما يمكن تعريفه بأنه مصطلح عام لمجموعة من الأوامر التي تحكم سيرتها على الحاسب الآلي أو على شبكات الاتصالات، أما (البرنامج) فهو مجموعة من الأوامر التي يتلقاها الحاسوب لإنجاز مهام وواجبات محددة ليقدّمها وفقاً لما يتلقاه، أي التحديد الدقيق على مساعدة وفهم الإنسان للتطبيقات الذكية بأي صورة قد تتم من خلال شرح دقيق ومفصل لتلك التعليمات، وإظهار الصلة التي تربط بينهما.

## 3: المستندات الملحقّة:

هي المستندات التي ليست متعلقة بتلك التطبيقات والبرامج إنما هي موجهة للعنصر البشري تتعلق بكيفية إعداد البيانات والحسابات التي تستخدم فيها تلك المستندات، ولهذا تسمى بمستندات مساعدة لتبسيط وفهم التطبيقات والبرامج، ويمكن الاشارة الى وصف المستندات والبرامج الملحقّة بأنها كافة البيانات التي تيسر فهم كيفية التطبيق، وذلك لما تنطوي عليه من وصف تفصيلي تبين مراحل التطبيق والتي تعتبر عبارته عن تعليمات صادرة ممن يقوم بتنفيذ وإعداد البرامج لمن يقوم بالتعامل مع هذه التطبيقات.

"يعتبر القانون البحريني لسنة 1993م بشأن حماية حقوق المؤلف القانون العربي الوحيد الذي وضع تعريفاً لبرامج الحاسب والتي عرفت بالبرامج بأنها: "مجموعة العبارات والتعليمات المعبر عنها بأية لغة، أو رمز، أو إشارة والمعدة للاستعمال في الحاسب الآلي بطريق مباشر، أو غير مباشر، بهدف التوصل إلى نتائج محددة"

عرفها القرار الوزاري الفرنسي الصادر في 1981/12/22 "بأنها مجموعة من الخطوات والإجراءات التي تهدف إلى تشغيل نظام متكامل لأنظمة معالجة المعلومات وتوظيفها وفقاً للغرض التي تم من أجله وضع نظام هذا البرنامج"

### أنواع برامج التطبيقات الذكية

يوجد العديد من برامج التطبيقات الذكية وذلك حسب الحاجة إليها والدور التي تقوم فيه وتشمل هذه البرامج برامج التشغيل وبرامج التطبيق والتي سنبينها من خلال هذا الفرع على النحو التالي: -

1- **برامج التشغيل:** " هي مجموعة من البرامج الجاهزة تتحكم بعمل كافة الوحدات الأساسية المكونة للحاسب الآلي، وما تتضمنه هذه الوحدات من بيانات "

2- وهذه البرامج تقوم بالأعمال الأساسية للأداء داخل جهاز الحاسب الآلي ، وذلك لصعوبة التعامل المباشر من قبل الجمهور مع هذه البرامج الا انه يتم التعامل معها من خلال برامج التشغيل والتي بدورها تساعد في التحكم بجهاز الحاسب الآلي ومساعدته على القيام بالوظائف التي ليس لها علاقة بالمتعاملين، كما تقوم هذه البرامج بوظائف عدة من أهمها التحكم والسيطرة على مكونات الحاسب الآلي واداء العمليات والتعامل مع جميع المكونات بهدف نسخ الملفات ومسحها وحفظها، بالإضافة على قيام هذه البرامج بمهمة الربط بين الجهاز والمستخدم .

2- **برامج التطبيق:** وعرفة برامج التطبيق بأنها " هي عبارة عن مجموعة من التعليمات أو التوجيهات المكتوبة بلغه معينه - أي إحدى لغات البرمجة- بقصد التوصل الى نتيجة محددة، وهذه البرامج اما ان تكون بلغه المصدر أو بلغه الأله "

وهذه البرامج تدون باحدى اللغات عالية المستوى ليتم استغلالها من قبل جميع العملاء اي كان نوعية الجهاز المستخدم ، كما تعالج هذه البرامج المشاكل التي تواجه مستخدمي الحاسب الآلي بهدف القيام بوظائف محددة، مثل برامج معالجة الكلمات والنصوص والجداول الالكترونية وبرمج قواعد البيانات، وتنقسم برامج التطبيق الى نوعين من البرامج :

**النوع الأول:** وهي البرامج التطبيقية الموحدة وهي البرامج التي تم كتابتها للتعامل مع أكثر من مستخدم وتكون متماثلة، وتعالج مشكلات محددة وتعرض على الكافة في الأسواق ومن هذه البرامج قواعد البيانات وبرامج معالجة النصوص والجدول الحسابية الالكترونية.

**النوع الثاني:** البرامج التطبيقية الخاصة وهي البرامج المعدة مسبقاً من اجل مستخدم معين للقيام باعمال خاصة به وفي ضوء احتياجاته وفقاً للهدف المراد تحقيقه من تشغيلها، وتكون تكلفتها المادية عالية جداً وتعد باتفاق مسبق بين مؤلف البرامج والعميل في ضوء المطلوب ولصالح العمل بمنشأة معينه"

### أهمية حماية برامج التطبيقات الذكية

لحماية برامج التطبيقات الذكية أهمية كبيرة في مجتمعاتنا المعاصرة وما يشهده العالم من تغير متسارع في مختلف المجالات وخاصة في مجال التطور التقني، وعليه سوف نناقش من خلال هذا المطلب أهمية حماية برامج التطبيقات الذكية وذلك من خلال فرعين نبين في الفرع الأول أهمية الحماية القانونية لبرامج التطبيقات الذكية وفي الفرع الثاني نوضح أهمية الحماية الاقتصادية لبرامج التطبيقات الذكية:

### أهمية الحماية القانونية للتطبيقات الذكية.

نظراً للتقدم العلمي والتطور في النظام المعلوماتي والتكنولوجي أدى هذا التطور إلى ظهور برامج التطبيقات الذكية وشاع استخدام هذه التطبيقات في مختلف مجالات الحياة، وكذلك لقدرتها الفائقة على تخزين البيانات والمعلومات وترتيبها على نحو يسير وإمكانية الحصول عليها بسهولة ويسر، وعليه فقد ذاع صيت هذه البرامج الحاسوبية بمختلف الأصعدة من اقتصادية وعسكرية وسياسية ، وقد ترتب على تنوع هذه البرامج تعدد فرص الاعتداء عليها وسرقتها وتزويرها بدون حق ، حيث أصبحت برامج التطبيقات الذكية محل

لانتهاكات مما يقتضي توفير أقصى قدر ممكن من الحماية القانونية لها، وذلك للحد من ظاهرة الاعتداء عليها.

وعليه ترجع أهمية حماية برامج التطبيقات الذكية للأسباب التالية:

- 1- توفير الحماية القانونية للتطبيقات الذكية من قبل الدولة ليشعر مؤلفي هذه التطبيقات بالرضاء وعدم ضياع حقوقهم أو التعدي عليها.
- 2- توفير الحماية اللازمة للمال المعلوماتي بشكل رادع قوي لمواجهة منتهكي هذه الحقوق بهدف السطو على مثل هذه البرامج.
- 3- التعويض العادل لمؤلفي برامج التطبيقات الذكية والمنتفعين من تلك البرامج عن الاضرار الناتجة عن تعدي الغير.
- 4- توفير الحماية القانونية للمبدعين يحثهم على الاستمرار في إبداعاتهم دون خشية السطو عليها من قبل الهاكر وقراصنة البرامج، وذلك لأن الإبداع الفكري بأي شكل، يعتبر صورة حضارية في أي مجتمع ويجب حمايتها، لأنه في حالة كان هناك انتهاكات على إبداعاتهم وعوائدها المالية والأدبية فإن ذلك سوف يؤدي إلى جعل المبدع يتوقف عن إبداعه،
- 5- توفير الحماية القانونية لهذه التطبيقات يحفز مبدعيها على نشرها، مما يتسنى إستفادة الجميع منها بدلاً من أن يقوموا بالاحتفاظ بها في دائرة محددة.
- 6- إن توفير الحماية القانونية لهذه البرامج يؤدي إلى وقف طرق التحايل على نظم المعالجة الآلية عن طريق محوها أو تعطيلها أو استغلالها لأغراض مخالفه للقانون مما يلحق ضرراً بالمال العام والخاص معاً.

#### أهمية الحماية الاقتصادية للتطبيقات الذكية:

لبرامج التطبيقات الذكية دور هام في تحقيق التنمية الاقتصادية مما يتوجب العمل على حماية هذه التطبيقات والبرامج الذكية واستغلالها الاستغلال الأمثل من قبل

مبتكرها، وكذلك الحد من امكانية سرقة مثل هذه الابتكارات وخاصة الابتكارات التي تفيد في صناعة سلع هامة، فان إمكانية وصول جهات اخرى لمثل هذه البرامج سيؤدي الى منافسة غير مشروعة دون بذل جهد أو مشقة في البحث والتطوير حيث يتم الحصول على برامج جاهزة للعمل دون وجه حق مما يسبب خسائر فادحة لمبتكر هذه البرامج والتطبيقات الذكية، والذي بدوره يرتب خسائر اقتصادية كبيرة، كما ان هناك برامج تقدم ابتكارات جديدة في مجال الطاقة النظيفة واستخدامها في توليد الكهرباء للاستفادة منها في تحلية مياه البحر وغيرها من المجالات، وعليه فإنه اذا تم الاعتداء على مثل هذه البرامج سيرتب ضرر في المصالح الاقتصادية للدولة التي بذل مواطنيها جهود مضمينة لتطوير مثل هذه الابتكارات واستخدامها للنهوض الاقتصادي وتنمية المجتمعات.

ونظراً لأهمية حماية التطبيقات الذكية من الناحية الاقتصادية ولما تمثله هذه المعلومات المتوفرة في برامج التطبيقات الذكية ذات قيمة اقتصادية كبيرة تضاعف الحاجة الى حمايتها ووضع قانون أكثر تنظيمياً لحمايتها وذلك للأسباب التالية:

- 1- مساهمة برامج التطبيقات الذكية بشكل فعال في تقليص تكاليف الإنتاج المتمثلة في زيادة الانتاج ورواج السوق وتشجيع المستثمرين الدخول في هذا المجال الحيوي الهام الذي ينعكس بدوره على الاقتصاد.
- 2- ازدياد حجم الاستثمارات في مجال برامج التطبيقات الذكية ودعم الاقتصاد العالمي وحماية هذه التطبيقات تحقق تقوية الاقتصاد وزيادة الاستثمار.
- 3- تساهم حماية هذه التطبيقات الذكية في تقليل تكاليف الإنتاج وفتح السوق العالمي ورواجها وتشجيع الاستثمار بما يعود بالنفع على الاقتصاد.
- 4- تشجيع الابتكار لهذه التطبيقات فإذا وجد مؤلف هذه التطبيقات الحماية اللازمة ونال المقابل العادل إزاء هذا العمل زاد من مجال الإبداع.

5- حماية المؤلفين الأصليين من قرصنة البرامج وتطفلهم على أصحاب الحقوق الأصلية واستغلال مشروعهم وسرقة أفكارهم وفك شفرات البرامج ونسخها وبيعها بأسعار زهيدة وإثراء بلا سبب، مما يفقد مؤلفيها الحماية المطلوبة مما يعد إثراء بلا سبب.

### صور الحماية القانونية للتطبيقات الذكية

مما لا شك فيه من ضرورة توفر الحماية القانونية للتطبيقات الذكية لما تمثله هذه البرامج والتطبيقات من أهمية بالغة لمساهمتها الفاعلة في التقدم والازدهار الذي يحدث في المجتمع، وعليه سوف نتناول من خلال هذه المبحث صور الحماية القانونية للتطبيقات الذكية من خلال مطلبين نوضح في المطلب الأول الحماية القانونية للتطبيقات الذكية الالكتروني كاختراع وفي المطلب الثاني الحماية القانونية للتطبيق الذكي كمصنف فكري وذلك على النحو التالي:

### الحماية القانونية للتطبيقات الذكية الالكتروني كاختراع

لا خلاف في ضرورة حماية التطبيقات الذكية وحماية حق مخترعيها لما لهذه الحماية من دور في حماية الحقوق وتشجيع المبتكرين على المزيد من الانتاج الفكري، وعليه سنتناول من خلال هذا المطلب الحماية القانونية للتطبيقات الذكية كاختراع من خلال ثلاثه فروع نتناول في الفرع الاول التطور التاريخي للنظام القانوني لحماية الاختراعات وفي الفرع الثاني تعريف الاختراع وشروطه ثم نعقب في الفرع الثالث الحديث عن الحماية القانونية لبراءة الاختراع وهي على النحو التالي:

### التطور التاريخي للنظام القانوني لحماية الاختراعات

في منتصف القرن التاسع عشر وبعد قيام الثورة الصناعية في أوروبا وانعكاس هذا التقدم على زيادة رأس المال وحجم الإنتاج وظهور الدول الرأسمالية الكبرى وما تمتلك من

قدرات اقتصادية كبيرة للتوسع في مجال الاستثمارات وتمويل المشاريع، لم تكن الدول أو الحكومات في حينها تهتم بالقدر اللازم لهذا التطور الصناعي وما يصاحبها من اختراعات في المجال الصناعي واعتبرت إن حماية هذه الاختراعات من قبيل حق الامتياز التي يمنحها الملوك أو الأمراء وهذا الحق يعد كمكافأة للمخترع، وهذه الخطوة تعد الأولى والتي أعقبتها تنظيمات أكثر دقة، كقانون جمهورية فينيسيا سنة 1474 كأول قانون ينظم هذه الحقوق ثم أعقبها القانون الإنجليزي سنة 1636 المشهور بقانون الاحتكارات الذي أصدره الملك جاك الأول، أما في فرنسا فقد كان النظام الملكي حينها هو السائد قبل قيام الثورة الفرنسية واعتبارها ضمن حقوق الامتيازات للملكية، كما صدر أول تنظيم للاختراعات في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1790.

ومن خلال حديثنا عن كيفية تطور طرق ووسائل الحماية القانونية للاختراعات الصناعية وما واكبها من تطور تاريخي في مجال المعلومات ووسائل الاتصال الحديثة كبرامج الحاسب الآلي وكما تعرف اليوم بالتطبيقات الذكية والتي تعد محور حديثنا ودراستنا لكيفية توفير الحماية القانونية لها كحق من حقوق المؤلف، لقد ثار جدل كبير على مستوى العالم حول كيفية توفير الحماية القانونية لتنظيم هذه الحقوق الفكرية وبرزت هناك اتجاهات كثيرة سنتطرق لذكر البعض منها وصولاً للتشريعات الحديثة وطرق تنظيمها وحمايتها القانونية، هناك من يرى إن تنظيم هذه الحقوق وحمايتها احتراماً لقواعد العدالة وضمن المنافسة المشروعة مما يعكس في زيادة الإنتاج وزيادة رأس المال وتحريك عجلة التنمية الاقتصادية وهذا يظهر أهمية هذه الحقوق للفرد والمجتمع على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية أو العلمية أو الاجتماعية، حيث تبني هذا الاتجاه لاداس، إلا أن هذا الاتجاه تعرض للنقد لتطرفه المطلق من حيث مخالفته لواقع الحال في الدول النامية مقارنة لظروفها الخاصة وبين الدول المتقدمة، ولا يعني القول بأن الدول النامية ليس لها اختراعات تستوجب الحماية وأن النظام القائم كفيلاً بحمايتها باعتبار نظام براءة الاختراع يهتم الشركات الأجنبية وتشجيع

هذه الشركات للاستثمار بما يحقق مصالحها، بعكس الدول النامية التي تأخذ بنظام البراءة لتحقيق المصلحة الوطنية.

(في مصر من العام 2002 صدر قانون حماية الملكية الفكرية رقم (82) والذي نص في المادة (140) منه على أن تتمتع برامج الحاسب الآلي بحماية هذا القانون، وذلك في الكتاب الثالث من القانون (حقوق المؤلف، والحقوق المجاورة)"

### تعريف الاختراع وشروطه:

#### أولاً: تعريف الاختراع:

ذهب جانب من الفقه إلى أن الاختراع "هو إيجاد شيئاً لم يكن موجوداً من قبل، أو اكتشاف شيئاً كان موجوداً، ولكنه كان مجهولاً، وغير ملحوظ، ثم أبرزه في المجال الصناعي، بصرف النظر عن أهميته الصناعية "

وتم تعرف الاختراع بأنه " عبارة عن إيجاد شيء جديد لم يكن موجوداً من قبل، وهو ما يطلق عليه الاختراع بالمعنى الضيق أو الكشف عن شيء موجود، ولكنه لم يكن ملحوظاً أو معروفاً "

كما عرفه بعض شراح القانون بأنه " جهد بشري وعقلي وعلمي مشمر في النهاية إنجاز جديد مفيد للإنسانية.

وذهب الرأي الراجح فقها على أن قابلية الاختراع والحصول على البراءة عنه تدور وجوداً وعدمه مع أهمية الصناعة، ووفقاً لأصحاب هذا الرأي فإن البراءة يشترط وجود عمل أصيل يتجاوز ما يصل إليه الخبير العادي، أي تقديم شيئاً جديداً يفيد المجتمع بثمرة ابتكاره.

### شروط براءة الاختراع

(من خلال نص المادة (1/6) من القانون الفرنسي، والخاص ببراءة الاختراع في القانون الصادر بتاريخ (2) يناير لعام 1986 والذي عدل سنة 1987م على أنه "تمنح

براءة الاختراع عن كل ابتكار جديد يتضمن نشاطاً إبداعياً (إبتكارياً) وقابلاً للتطبيق الصناعي"

ومن خلال النص السابق لا بد من توافر الشروط الموضوعية والشروط الشكلية لكي يكون جدير بمنح براءة الاختراع، وستتطرق لذكرها على النحو الآتي:

### أولاً: الشروط الموضوعية

لبراءة الاختراع شروط موضوعية لا بد من توفرها في الاختراع وهذه الشروط هي على النحو التالي:

**1- وجود الاختراع:** - تنص المادة (1) من القانون رقم (132) لسنة 1949 على أنه: " تمنح براءة الاختراع وفقاً لأحكام هذا القانون عن كل إبتكار جديد قابل للاستغلال الصناعي"

لم يوضح القانون الاردني معنى الاختراع ، وختل نصوص القانون من أية إشارة لبيان معنى الاختراع المستحق للبراءة وأن ورد بعضها أمثلة على ما يعد اختراعاً دون التطرق لمضمونها، وأمام سكوت القانون في تحديد المقصود بالاختراع سنتطرق لموقف لفقهاء والقضاء لهذه المسألة، لم يجمع الفقهاء على رأي واحد وأنقسم على اتجاهين: **الاتجاه الأول** يرى أن المقصود بالاختراع ، " هو إيجاد أي شيء لم يكن موجوداً من قبل أو اكتشاف أي شيء كان موجوداً ولكنه كان مجهولاً وغير ملحوظ ثم إبرزه في المجال الصناعي بصرف النظر عن أهميته الصناعية "، وطبقاً لهذا الرأي لا يلزم ضرورة أن يكون الاختراع ذات أهمية صناعية كبيرة بل يكفي بتوفر الصفة الصناعية ولو بالقدر الأدنى، ويرى **الاتجاه الثاني** بأن الاختراع " أي عمل أصيل يجاوز ما يمكن أن يصل إليه الخبير العادي إذا احسن استغلال مهارته وخبراته الفنية فالاختراع الذي لا يؤدي الى تقدم ملموس في الفن الصناعي لا يستحق منح براءة عنه" وعليه فانه يتطلب لمنح براءة الاختراع وجود الأهمية الابتكار الصناعي، ووفقاً للاتجاه الراجح يتطلب أن ينطوي الاختراع على فكرة أصلية أو ابتكارية قابلة للاستغلال.

**2- الجدة: -** يتطلب في الابتكار لكي يستفيد من الحماية القانونية أن يكون جديداً وهذا ما نصت عليه المادة (1) من قانون الملكية الفكرية الشمولية المصري رقم (82) لسنة 2002 "تمنح براءة الاختراع وفقاً لاحكام هذا القانون عن كل ابتكار جديد..."، وعليه فانه يقصد بالجدة عدم علم الغير بسر الابتكار قبل طلب البراءة .

ويوجد اختلاف بين التشريعات في تحديد الجدة، كشرط من شروط براءة الاختراع الموضوعية من حيث اعتبار الجدة مطلقة او نسبية كاساس لمنح براءة الاختراع على اتجاهين، الاتجاه الأول: يرى أنصار هذا الاتجاه ضرورة توفر الجدة المطلقة والتي تعني ان يكون الاختراع جديد في كل مكان وزمان، الاتجاه الثاني: يرى انصاره بتطلب الجدة النسبية فقط وهي ان يكون الاختراع جديد في البلد التي تقدم اليها طلب براءة الاختراع،

ويفقد الاختراع جدته إذا نشر امره او عرف عنه بعلم المخترع او بدون علمه او بخطأ المخترع او تابعة ما لم يكن ما تم العلم به جوهرى في الاختراع حيث يمكن المخترع طلب البراءة في الجزء الذي لم يتم العلم به مادام وان ما تم العلم به تعد معلومات عامة.

**3- القابلية للاستغلال الصناعي: -** يشترط لمنح براءة الاختراع ان يكون الاختراع يمكن استغلاله صناعياً اما مجرد ان يكون الاختراع آراء أو نظريات فانه لا يصلح بذاته ان يكون موضوعاً لبراءة الاختراع ما لم يتم استغلاله صناعياً، ويعد هذا الشرط من الشروط الجوهرية لبيان الطبيعة القانونية لبراءة الاختراع .

يترتب على تسجيل براءة الاختراع في الولايات المتحدة الامريكية ضرورة توافر قابلية الاستغلال الصناعي للاختراع وبعد المطلب الوحيد لصلاحية تسجيل براءة الاختراع الذي تم التشدد بشأنه.

**4- مشروعية الاختراع:-** يقصد بمشروعية الاختراع هو عدم وجود مانع قانوني حيث وان القانون قد يمنع تسجيل بعض الاختراعات لاعتبارات معينة وتختلف هذه الاعتبارات من قانون إلى اخر، وتعد من الاختراعات غير المشروعة تلك التي تخالف النظام العام والاداب العامة ، ومن مثل هذه الاختراعات اختراع آلة تزوير النقود او آلة تزوير

المستندات وغيرها، وتجمع التوائين على عدم تسجيل براءة الاختراع لمثل هذا الاختراعات، ومن ذلك نجد ان القوانين تختلف في موقفها من منح براءة الاختراع في مثل هذه الحالات الا ان القانون النموذجي للدول النامية يترك مجال لتلك الدول لوضع نصوص تحكم هذه الحالات حسب مقتضيات المصلحة العامة.

ومن خلال ما تقدم أعلاه عن موقف الفقه سنتطرق إلى حكم محكمة تمييز دبي بشأن إسباغ الحماية القانونية للابتكار "في القاعدة رقم 97 الصادرة في العدد 8 سنة 1997 حقوق رقم الصفحة 598 التي تضمنها حكم محكمة التمييز - دبي بتاريخ 06-07-1997 في الطعن رقم 1997 / 28 طعن حقوق،

**موجز القاعدة:** إسباغ الحماية للمنتج المبتكر من المنافسة غير المشروعة شريطه. صدور قرار براءة الاختراع من الجهات المسؤولة بدبي، عدم صدور هذا القرار، أثره حق الكافة في استغلال المنتج المبتكر، علة ذلك لا يجدي طالب الحماية إثبات حصوله على هذا القرار في بلدان أخرى.

**نص القاعدة:** صدور قرار براءة الاختراع من الجهات المسؤولة شرط لازم لإسباغ الحماية للمنتج المبتكر من المنافسة غير المشروعة ، وانه بدون صدور هذا القرار - في ظل القانون الاتحادي رقم 44 لسنة 1992 في شأن تنظيم وحماية الملكية الصناعية لبراءة الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية - أو قبله ، يحق للكافة استغلال المنتج المبتكر لأن قرار براءة الاختراع هو المنشئ لحق الاحتكار خلال الفترة المقررة ويتعين على طالب الحماية إثبات حصوله على هذا القرار وفقا للنظم والأوضاع المرعية في أمانة دبي آنذاك إذا تم الحصول عليه قبل صدور القانون الاتحادي رقم 44 لسنة 1992 ، ولا يجديه حصوله عليه في بلدان أخرى لان ذلك يقصر حقه الاحتكاري داخل إقليم تلك الدول"

### ثانياً: الشروط الشكلية

بعد ان تم الانتهاء من بيان الشروط الموضوعية لبراءة الاختراع لا بد من ذكر الشروط الشكلية وهذا الشروط هي: 1- تقديم طلب تسجيل براءة الاختراع على ان يقدم هذا

الطلب من قبل المخترع نفسه او ورثته الذي لهم الحق في الميراث ، وللوورثة استغلال الحق المالي فقط اما فيما يتعلق بالحق الادبي يضل للمخترع 2- اجراءات تسجيل طلب البراءة يشترط القانون ان يقدم الطلب إلى الجهة المعنية بتسجيل براءات الاختراع عن طريق المخترع نفسه او خلفه وفي حال تعدد الاشخاص المخترعين يقدم الطلب منهم جميعاً او عن طريق وكيل ينوب عنهم ، وتكون طريقة تقديم الطلب وفقاً للنموذج المخصص لذلك الغرض ، ولا يجوز للمخترع ان يجمع أكثر من اختراع في طلب واحد وذلك لصعوبة الوقوف على كافة عناصر جميع الاختراعات ، 3- منح شهادة براءة الاختراع بعد التدقيق من قبل الادارة المختصة بالنظر في الطلبات المقدمة من توافر الشروط المطلوبة في الاختراع من الناحية القانونية فإذا كان الاختراع مستوفي جميع الشروط الشكلية والموضوعية، فانه يصدر قرار منح شهادة براءة الاختراع واعتماد الطلب مع بيان مضمون الاختراع خلال فتره محددة من تاريخ ابلاغ مقدم الطلب بقبول طلبه للفحص.

### الحماية القانونية لبراءة الاختراع

بعد الانتهاء من بيان شروط وموجبات براءة الاختراع وما ترتبة لصاحبها من حق الحصول على ما يثبت له حق الاختراع من الجهات المعنية وحق المخترع في استغلال اختراعه والتصرف فيه والحق في الحماية القانونية لموضوع الاختراع فصاحب الاختراع يتمتع بحق الحماية القانونية في حالة حدوث تعدي على اختراعه وهذه الحماية لها عدة صور اولها الحماية المدنية وكذلك الحماية الجزائية وهذا ما سنتحدث عنه خلال هذا الفرع على النحو التالي:

### 1- الحماية المدنية لبراءة الاختراع

- الاصل العام : تعتبر الحماية القانونية حماية عامة تشمل كل حق ايا كان حيث بانه مقرر لكافة الحقوق التي كفلتها جميع القوانين وفقاً للقواعد العامة في المسؤولية، والمسؤولية تقوم على قاعدة (كل اضرار بالغير يلزم فاعلة، ولو غير مميز بضمان الضرر)،

و ضمان الضرر يتم من خلال التعوين عن الفعل الضار الذي الحق الضرر حيث ان القواعد القانونية تلزم الجميع واجب بذل العناية اللازمة ، فان صدر عن الشخص عمل غير مشروع لزمة ضمان جبر الضرر الذي لحق بالآخرين جراء العمل الذي قام به، وعليه فان الحق في براءة الاختراع يخضع للحماية المدنية ، والتي من خلالها يستطيع المخترع رفع دعوى مدنية على كل من يعتدي على حقة في الاختراع والمطالبة بالتعويض عن الضرر الذي تسبب به الغير .

ويترب على ذلك احقية صاحب براءة الاختراع اللجوء الى القضاء لتحريك دعوى المنافسة غير المشروعة مع اثبات ما ياتي :

1- قيام المدعى عليه العمل على انتاج المنتج محل براءة الاختراع وفقاً لذات الاسلوب المتبع في المنتج محل البراءة.

2- اثبات المدعي بذله للجهد المعقول لكشف طريقة تصنيع المنتج، وللمحكمة ان تامر المدعى عليه باثبات بان صنعه للمنتج تختلف عن الطريقة المستخدمة في صنع المنتج محل الحماية.

### موقف المشرع الاردني

منع قانون امتيازات الاختراعات والرسوم الاردني طالب براءة الاختراع من اتخاذ اي إجراءات قانونية ضد التعدي على اختراعه في حالات عدة. فنص على أنه " ... لا يحق للطالب أن يتخذ أي إجراءات قانونية للتعدي على إختراعه إلى أن يمنح امتياز الاختراع" كما منع القانون الاردني طالب براءة الاختراع من إتخاذ اي إجراءات نتيجة اي تعدي وقع قبل الموافقة على مواصفات الاختراع حيث نص على أنه " .... لا تتخذ أية إجراءات بشأن أي تعد وقع قبل قبول المواصفات..."

كما أجاز للمحكمة رفض اصدار حكم بدفع ضمانات في حال الاعتداء على الاختراع لكل من لا يقوم بدفع الرسوم المستحقة خلال الفترة المقررة إذا نص على أنه " ...

إذا اتخذت إجراءات بسبب تعدد وقع على امتياز اختراع بعد التي اتخذت الإجراءات أمامها أن ترفض إصدار حكم يدفع ضمانات عن ذلك التعدي"

منع المحكمة من الحكم بعطل وضرر لصاحب الاختراع في حالة تقديمه بطلب الى المحكمة لتعديل مواصفات اختراعاته إذا نص على أنه "... لا يدفع عطل وضرر في أية دعوى تتعلق باستعمال الاختراع قبل تاريخ القرار الذي يقضي بالسماح بالتعديل ما لم يثبت صاحب الاختراع أن ادعاءه الأصلي، قد قدم بنية حسنة وبيعاً ومعرفة معقولين. وإذا لم يعلم المدعى عليه بوجود براءة الاختراع حال ذلك بينه وبين صاحب براءة الاختراع الحصول على عطل وضرر بسبب تعدي على اختراعه وذلك وفقاً لنص المادة 25 من قانون امتياز الاختراعات والرسوم الأردني.

ومنح صاحب براءة الاختراع الأجنبية من الحصول على عطل أو ضرر مقابل اي تعدي وقع قبل التاريخ الفعلي الذي قبلت فيه مواصفات اختراعه وذلك وفقاً لنص المادة (50) من الفقرة الأولى (ب) من قانون امتياز الاختراعات والرسوم الأردني.

## 2- الحماية الجزائية لبراءة الاختراع

يتمتع صاحب براءة الاختراع بالحماية القانونية في حال الاعتداء على اختراع موضوع البراءة وتأخذ الحماية القانونية عدة صور منها صور الحماية الجزائية بالإضافة الى بعض الإجراءات التحفظية وقد تأخذ صورة الحماية المدنية الذي أسلفنا الحديث عنها في البند الأول، كما حدد المشرع الاردني الحماية الجزائية (الجرائم والعقوبات) لصاحب الاختراع إذا تمكنا من حصر الافعال التي تعتبر تعدد واضح على براءة الاختراع وفقاً لقانون امتيازات الاختراعات والرسوم نص المادة (53)

### جريمة واقعة تقليد الاختراع موضوع البراءة

التقليد عكس الابتكار اذا يعتبر محاكاة لشيء ما و المقلد هو ناقل عن المخترع حيث ان التقليد في الاصل لايشكل جريمة إلا اذا كان هناك تعدي على حق يحميه القانون، كما هو الحال في حقوق مالك براءة الاختراع ويتم التقليد عند قيام المقلد بتكرار و انتاج الشيء محل الابتكار سواء كان الشيء المبتكر مطابقاً للاختراع الأصلي أو غير مطابق لمحل الاختراع وأما درجة القرابة كبيرة بينهما، وعليه يشترط لقيام التقليد أن يكون مطابقاً للاختراع الأصلي سواء كان من حيث الوظيفة التي يؤديها كل منهم أو من حيث الشكل والهيئة، لذا لاينحصر موضوع التقليد في صورة التماثل بين الاختراع الأصل والاختراع المقلد بل يشتمل على نسبة التقارب بينهما، وكلا الصورتين - المطابقة والتقارب- يشكلان وجهين لجريمة تقليد الاختراع.

### وضع بيانات بدون وجه حق تؤدي الى الاعتقاد بالحصول على براءة الاختراع

ويعد الركن المادي في هذه الجريمة يتمثل في سلوك الجاني الإجرامي في لصق بيانات عن المنتج تؤدي للاعتقاد من قبل الجمهور بالحصول على براءة الاختراع ويتمثل الركن المعنوي في علم الجاني بأن السلوك الذي يقوم به يعد سلوك إجرامي الا أنه أستمرو فيه مما أدى الى إلحاق الضرر بالغير.

### مدة الحماية القانونية للتطبيقات الذكية:

تعددت النظريات بشأن تحديد حماية حقوق المؤلف ومدتها مناديين بأن تكون المدة خمسين سنة بعد وفاة المؤلف ويرون ان تكون بداية احتساب المدة من تاريخ نشر المصنف أو التطبيق وهو الاتجاه الغالب و باعتراف قوانين حق المؤلف من الحماية وأن اختلفت في تحديد المدة، وستتطرق في الحديث عن موقف المشرع المصري بهذا الشأن وموقف الاتفاقيات الدولية من الحماية القانونية لهذه التطبيقات.

## موقف المشرع المصري بشأن تحديد مدة حماية التطبيقات والبرامج:

### 1: موقف المشرع المصري:

لم يرد في القانون المصري الملغي 354 لسنة 1954 تحديد المدة الزمنية لحماية برامج الحاسب الآلي حتى تم التعديل بالقانون رقم 38 لسنة 1992 ويجعل حماية المصنفات الأدبية لمدة 20 سنة تبدأ من تاريخ إيداعه، غير إن هذا التعديل تعرض للنقد لمخالفته الصريحة للاتفاقيات الدولية مما جعل المشرع المصري إلى تعديل الفقرة بالقانون رقم 29 لسنة 1994 وأصبحت الحماية القانونية للمصنفات الأدبية هي خمسين عام من تاريخ الوفاة. ونص المشرع في قانون حماية حقوق الملكية الفكرية 82 لسنة 2002 لتسري تلك المدد على برامج الحاسب الآلي أكانت منفردة أو مشتركة أو جماعية.

### رأي الباحث:

من خلال التعريفات الواردة على حقوق المؤلف ومدة الحماية القانونية لها نجد أنها تتشابه في معظم التشريعات والاتفاقيات دون تمييز بنوع التطبيق أو المصنف، والبحث عن المدة القانونية التي يتوجب على القانون حمايتها، فمن غير الإنصاف إن تكون جميع المدد القانونية متساوية للحقوق الأدبية للمؤلف وعلى سبيل المثال الحق الأدبي للمؤلف على مصنف مسرحي بالمدة القانونية وهي خمسون عام بعد الوفاة وبين تطبيق الكتروني يتمتع صاحبه بحقوق مماثلة ومع هذا نجد إن سرعة وحادثة هذه التطبيقات لا تصمد أمام تطور المجتمعات ومواكبة تطورها الهائل في مجال المعلومات وتبقى مدة الحماية شكلية ولا تتوافق مع الواقع، ومن جانبنا نرى أن يتم تصنيف التطبيقات الذكية كالأهم حسب الأهمية ومدى تمتعها بالحماية القانونية لها،

## 2: موقف الاتفاقيات الدولية من الحماية التقنية للتطبيقات الذكية:

لزيادة حجم التطبيقات والتقنيات الرقمية التي تجوب عالم الفضاء الكوني على مواقع الشبكة ألعنكبوتيه دعا المنظمات العالمية للملكية الفكرية (الوايو) بعقد مؤتمر دولي في العام 1996 لوضع اتفاقيات دولية الأولى كانت (لحق المؤلف) والثانية لفناني التسجيلات الصوتية (الفونوجرامات) وكان الغرض من هذه الاتفاقيات هو توفير الحماية القانونية للمؤلفين وأصحاب النشر، وقد تطرقت هذه الاتفاقيات الى حق المؤلف عبر الوسائل الحماية الجديدة وفقاً للمواد التالية:

(المادة 11: الالتزامات المتعلقة بالتدابير التكنولوجية) وتتضمن توفير الحماية المناسبة

وفرض الجزاءات ضد كل تحايل على حقوق المؤلفين.

(المادة 12: الالتزامات المتعلقة بالمعلومات الضرورية لإدارة الحقوق)"

على الأطراف المتعاقدين أن تنص في قوانينها على تطبيق جزاءات فعالة على كل شخص يباشر بعلم أو يتوفر لديه الأسباب الكافية بالنسبة للجزاءات المدنية – أن أي تعدي على حق من الحقوق التي تشملها معاهدة برن أو تسهل من ذلك أو تخفيه أو حذف أو تغيير في شكل الكتروني دون إذن، ويقصد بالمعلومات الضرورية هي المعلومات التي تعرف على نوع المصنف ومالك هذا الحق أو كل انتفاع لصاحب المصنف.

## الحماية القانونية للتطبيق الذكي كمصنف فكري

حتى تتمتع هذه التطبيقات بالحماية القانونية كمصنف فكري لا بد لنا معرفة هذه الحقوق ومعرفة الحدود القانونية التي يتوجب علينا بحثها وكيفية توفير الحماية القانونية اللازمة لها، وسنتطرق في حديثنا من خلال الفرع الأول الحقوق الأدبية وفي الفرع الثاني الحقوق المالية لمؤلف التطبيقات الذكية.

### الحقوق الأدبية لمؤلف التطبيقات الذكية:

"يحمي القانون الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة رقم (7) لسنة 2002 مؤلفو المصنفات وأصحاب الحقوق المجاورة إذا وقع اعتداء على حقوقهم داخل الدولة، ولا تشمل الحماية الأفكار والإجراءات وأساليب العمل والمفاهيم الرياضية والمبادئ والحقائق المجردة"

من خلال النص القانوني أعلاه يتضح لنا بأن الحماية القانونية لمؤلف المصنفات وأصحاب الحقوق المجاورة تكون داخل الدولة فقط، وهنا نتساءل ماذا عن حماية مؤلف برامج التطبيقات الذكية إذا تعرضت للاعتداء خارج إقليم الدولة؟ وهل تتمتع هذه الحقوق بالحماية القانونية اللازمة؟

في القانون الفرنسي "قررت المادة (2-1.112) رقم 92-597 الصادر في 1 يوليو سنة 1992 بشأن حماية الملكية الأدبية والفنية - الجزء الأول من تقنين الملكية الفكرية الفرنسي على سبيل البيان لا الحصر قائمة المصنفات والتطبيقات التي تتمتع بحماية القانون وتتمتع المصنفات الفكرية بالحقوق الخاصة بمؤلفيها، وحتى تكون الفكرة في قالب التحصين ونسبها إلى شخص مؤلفها كما هو الحال بالمصنفات الجماعية الذي يضعه أكثر من شخص بتوجيه من شخص طبيعي أو اعتباري.

التطبيقات الذكية عبارة عن دعامة الكترونية متكاملة يجعلها تتدبر مضمون الإبداع التقني بعد إن كانت تعبيراً عن الانفعال الوجداني.

الاعتراف بالحقوق الأدبية للمؤلف تقتضيها مصلحة المؤلف ومصلحة المجتمع، أما مصلحة المؤلف على مصنفه الفكري يعد مثابة الحفاظ على نسبه لمؤلفه الفكري مقابل الجهد والتعب الشديد الذي بذله المؤلف من إرهاق فكري حتى يثمر هذا الجهد إلى النور بعد عنا على حساب حقوقه الأسرية والاجتماعية حتى ينال المكانة التي يسعى إليها نظير الجهد الذي قدمه (وقد أمرنا رسول الله صل الله عليه وسلم فعن عائشة- رضي الله عنها - أنها قالت ((أمرنا رسول إله صل الله عليه وسلم أن ننزل الناس منازلهم))

تشتمل الحقوق الأدبية لمؤلف التطبيقات الذكية على - الحق في إتاحة المصنف للجمهور لأول مره- الحق في نسبة المصنف إلى مؤلفه - الحق في منع تعديل المصنف أو سحبه.

- أهم خصائص الحق الأدبي:

### 1-عدم قابلية التصرف بالحقوق الأدبية للتطبيقات الذكية:

ارتباط الحق الأدبي بشخصية صاحب المصنف الفكري حق لا يقبل التعامل فيه أو التصرف فيه، وهذا "ما نص عليه قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة الاتحادي الإماراتي رقم (7) لسنة 2002 حيث جاء في المادة (5): (يتمتع المؤلف وخلفه العام بحقوق أدبية غير قابلة للتقادم أو التنازل عن المصنف) ومن خلال النص أعلاه يتضح ببطان التصرف بالنتاج الذهني المستقبلي لكونه لم يدخل في نطاق المال إلا في حدود الاستثناء لكون الحقوق الأدبية ليس حقا ماليا وأي اعتداء على هذه الحقوق تعتبر اعتداء على حرية المؤلف وحقه في الاحتفاظ بإنتاجه الذهني دون أن يأذن لنشرها. ومن خلال النص يتضح لنا بأن التصرف بالنتاج الفكري يعتبر باطلاً بطلاناً مطلقاً واعتداء على شخصية المؤلف، خلاصة القول بأن الحقوق الأدبية لا تصلح للتصرفات المالية لأنها حقوق يتمتع بها المؤلف دون غيره ومن الحقوق اللصيقة بالشخصية للمؤلف - عدم قابلية الحق الأدبي للمؤلف التطبيقات الذكية للتقادم- أو الحجز عليه، ودم قابلية الجانب الايجابي من الحق الأدبي للتطبيقات الذكية والانتقال للورثة.

### الحق المالي لمؤلف التطبيقات الذكية:

اختلف الفقهاء حيال الحقوق المالية لمؤلف التطبيقات الذكية ومدى أحقيته في استغلال مصنعه لتحقيق الربح المادي. منهم من يرى بأنه لا توجد حقوق ماله للمؤلف وحق التأليف يكون مجانياً. ويرى الآخر بأن للمؤلف حق مالي على مؤلفه ويقبل المعاوضه وهو رأي معظم ألقها وتعد الحقوق الأدبية للتطبيقات الذكية من الحقوق اللصيقة بشخصية صاحب المصنف ويتمتع بذات الخصائص التي تتمتع بها الحقوق اللصيقة بالشخصية كونها

حقوق لا يمكن تقويمها بالمال ولأتقبل التصرف بها أو الحجز عليها أو التقادم ولا تنتقل إلى الورثة.

ويجب التفرقة بين حق استغلال المؤلف والتصرف بنسخة للمصنف فالأول يرد إليه حق الاستغلال ويرد على المؤلف بذاته أي أنها تعود على إنتاجه الذهني، إما التصرف الثاني فتنتقل إليه حق الملكية نسخة من المؤلف وهو الحق الذي يرد على شي مادي، ولذلك نجد أن اغلب التشريعات قد وضعت قاعدة عامة بموجبها يتم تحديد المدة التي يجب استغلالها وأن كانت جميع التشريعات قد اتفقت على إن الحماية القانونية مستمرة طوال حياة المؤلف، إلا أن الاختلاف كان بتحديد المدة الزمنية بعد وفاة المؤلف وانتقال هذا الحق للورثة، وفي كل الأحوال يصبح المؤلف جزء من الثروة الفكرية للمجتمع بعد انقضاء المدة المحددة في القانون وتتراوح بين 25 و75 ولعدها يكون ضمن الملك العام.

يتمثل الحق المالي لمبتكر برامج التطبيقات الذكية العائد المادي التي تمنحه الحق في استغلال مصنفه دون غيره ولا يجوز للغير مباشرة هذا الحق دون إذن مسبق منه أو من خلفه. " وقد نصت المادة 147 من قانون الحماية الفكرية المصري 82 لسنة 2002 على ذلك حيث نصت على " يتمتع المؤلف وخلفه العام من بعده بحق استثنائي في الترخيص أو المنع لأي استغلال لمصنفه بأي وجه من الوجوه وبخاصة عن طريق النسخ، أو البث الإذاعي، أو الأداء العلني، أو الترجمة، أو التحوير، أو التأجير، أو الإعارة، أو الإتاحة للجمهور، بما في ذلك إتاحتها عبر أجهزة الحاسب الآلي أو من خلال شبكات الانترنت، أو شبكات المعلومات، أو شبكات الاتصال، أو غيرها من الوسائل"

"كما نصت المادة (1-111) من قانون حماية الملكية الذهنية الفرنسي على حق المؤلف بالحقوق الممنوحة له".... ومن خلال النصوص القانونية أعلاه يتضح لنا الحقوق التي تثبت للمؤلف وحق التصرف كيفما يشاء ويعد تصرفه صحيحاً ، كما يتمتع بحق النسخ لبرامج التطبيقات الذكية سواء كان كلياً أو جزئياً بأي وسيلة من وسائل النسخ، ومن خلال الحقوق المالية لمؤلف التطبيقات الذكية يمكننا استخلاص هذه الحقوق التي يتمتع بها المؤلف

وصاحب الحق على هذه البرامج والتطبيقات الالكترونية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وتمثل هذه الحقوق المالية للمؤلف بحق الترخيص بالاستغلال وحق تتبع برامج الحاسب الآلي ولسنا بصدد التطرق لتلك الحقوق والاكتفاء بالإشارة إليهم.

### الخاتمة

على الرغم من أنتهاء معظم التشريعات بمختلف بلدان العالم واعتبار التطبيقات الذكية مصنفاً فكرياً محمي بقانون حماية المؤلف لاعتبارها ابتكاراً ذهنياً بصفة عامة ، ومن هذا المنطلق تظهر لنا أهمية الحماية القانونية للتطبيقات الذكية وعن حجم التقدم الكبير في مجال التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة من البرمجيات والمؤلفات ذات التقنية العالية، وبنفس القدر التقني يتوجب على التشريعات مواكبة هذا التطور لتوازي التطور التكنولوجي للوصول الى الحماية القانونية لواضعي البرامج التطبيقات الذكية وتقديم النصوص القانونية التي تقدم الحلول المناسبة لحماية هذه البرامج ، وقد اشرنا سابقاً لبعض التساؤلات التي تتوجب الحماية القانونية وغموضها من قبل المشرع الإماراتي حيال حق المؤلف باختراع تطبيق ذكي إذا كان يعمل في مؤسسة أو دائرة دون أن تكون العلاقة العقدية بينهم قد تطرقت لهذا الحق، وإذا افترضنا ذلك في حال هناك عقد بين الموظف والدائرة بأن تعود هذه الاختراعات للدائرة الا يعد هذا الشرط من الشروط التعسفية الذي يخضع لتقدير القضاء.

لم يضع لمشرع الإماراتي حماية قانونية لبرامج التطبيقات الذكية من خلال منظومة متكاملة تكفل حماية وحقوق مبتكر التطبيقات سواء كانت الأدبية أو المالية وحفظ الخصوصية لهذه البرامج.

### النتائج والتوصيات.

لم يضع المشرع الإماراتي تعريفاً صريحاً للتطبيقات الذكية غير الإشارة الى النصوص القانونية العامة والمتعلقة بالمصنفات الفكرية.

تعد المسؤولية المدنية الناتجة عن حماية التطبيقات الذكية من المسؤوليات المستحدثة على المجتمعات بعكس المسؤولية المدنية التقليدية وهذه المسؤولية لا تثير الصعوبة في التنظيم القانوني لها لكونها تخضع للقوانين النافذة بالدولة وسهولة متابعتها وإثباتها أمام الجهات المختصة، اما مسؤولية التطبيقات الالكترونية فهي بحاجة الى المزيد من الدراسات وإرساء القواعد القانونية التي تحمي هذه التطبيقات ان الراي الغالب في الفقه يرى ان القواعد العامة للمسؤولية المدنية يمكن الاعتماد عليها وتطبيقها على مسؤولية الناشر على اعتبار انها المورد الرئيسي للمعلومات في ظل غياب قانون خاص ينظم عملية النشر الالكتروني ويحدد مسؤوليات كل الوسطاء من ناشر ومستخدم ومتعهد وغيرها من مستخدمي النشر الالكتروني على شبكة الانترنت.

### التوصيات

بناء على النتائج التي تم استخلاصها من خلال مجريات البحث عن المسؤولية المدنية للتطبيقات الذكية توصلنا إلى عدد من التوصيات التي تعالج بعض الثغرات القانونية:

1- نوصي المشرع الاماراتي بانه نظراً لأهمية الحماية القانونية للتطبيقات الذكية في وقتنا الحاضر بتشريع قانون ينظم حماية التطبيقات الذكية والمصنفات الفكرية وفرد تلك المصنفات ونسبها للدائرة أو المؤسسة أو المؤلف والتفريق بينهما اثناء اختراعها في جهة العمل، وبين الاختراع العائد للمؤلف دون غيره.

2- إنشاء هيئة رقابية متخصصة في حماية المعاملات الإلكترونية، تتكون من الخبراء القانونيين والفنيين لتطوير خدمات المصادقة الإلكترونية.

3- تشكيل محاكم متخصصة للبت في قضايا التجارة الإلكترونية، وحماية التطبيقات الذكية وحقوق الملكية الفكرية.

#### القوانين:

حكم محكمة تمييز دبي بشأن إسباغ الحماية القانونية للابتكار، في القاعدة رقم 97 الصادرة في العدد 8 سنة 1997 حقوق رقم الصفحة 598 التي تضمنها حكم محكمة التمييز، دبي بتاريخ 06-07-1997 في الطعن رقم 1997 / 28 طعن حقوق، القانون الاتحادي لأماراتي رقم (7) لسنة 2002 في شأن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة. نص المادة (2-1.112) رقم 92، 597 في القانون الفرنسي الصادر في 1 يوليو سنة 1992 بشأن حماية الملكية الأدبية والفنية.

المادة 3/10 من قانون امتيازات الاختراعات والرسوم الأردني.

المادة 13 من قانون امتيازات الاختراعات والرسوم الأردني.

المادة 3/15 من قانون امتيازات الاختراعات والرسوم الأردني.

المادة 20 من قانون امتيازات الاختراعات والرسوم الأردني.

نص المادة (1/6) من القانون الفرنسي، والخاص ببراءة الاختراع في القانون الصادر بتاريخ (2) يناير لعام 1986 والذي عدل سنة 1987م

نص المادة (140) من القانون المصري بشأن حماية الملكية الفكرية رقم (82) من العام 2000م،

نص المادة 2/ي من المرسوم البحريني بقانون رقم (10) لعام 1993م بشأن حماية حقوق المؤلف.

القرار الوزاري الفرنسي الصادر في 1981/12/22.

## الأحكام:

حكم محكمة التمييز، دبي بتاريخ 06-07-1997 في الطعن رقم 1997 / 28 طعن حقوق، "في القاعدة رقم 97 الصادرة في العدد 8 سنة 1997 حقوق رقم الصفحة 598  
حكم محكمة التمييز، دبي بتاريخ 09-12-2014 في الطعن رقم 2014 / 155 طعن عمالي.

## الموقع الالكتروني:

محمد ملكاوي، برامج الحاسوب التطبيقية ماهيتها ووسائل حمايتها وفقاً لقانون حماية المؤلف، الشبكة المعلوماتية <https://ae.linkedin.com/pulse> - .

## البحوث:

بحث مقدم من، د، طالب محمد جواد عباس، مدرس الحسابات في جامعة النهدين، د- باحث، أكرم فاضل سعيد، مدرس القانون المدني والتجاري كلية الحقوق، جامعة النهدين، بعنوان الحماية المدنية لبرمجيات الحاسوب في القانون العراقي .

## قائمة المراجع

- Usāmah Aḥmad Badr, *al-Wasā'it al-muta'addidah bayna wāqi' al-Damj al-ilektrūnī lil-muṣannafāt wa-qānūn Ḥimāyat Ḥuqūq al-Malakīyah al-fikrīyah* 2004, § 59-62
- Usāmah Faraj Allāh Maḥmūd, *al-Ḥimāyah al-jinā'īyah lil-muṣannafāt al-ilektrūnīyah*, Dār al-Jāmi'ah al-Jadīdah 2016, § (9)
- Muḥammad Muṣṭafā Shalabī, *uṣūl al-fiqh al-Islāmī* (Bayrūt : al-Dār al-Jāmi'īyah lil-Ṭibā'ah wa-al-Nashr, D. Ṭ, D. t).
- Muḥammad Muṣṭafā Shalabī, *ta'līl al-aḥkām* (Miṣr : Maṭba'at al-Azhar, D. Ṭ, 1947m).
- Jalāl Aḥmad Khalīl, *al-nizām al-qānūnī li-Ḥimāyat al ikhtrā'āt wa-naql al-tiknūlūjiyā ilá al-Duwal al-Nāmiyah*, Jāmi'at al-Kuwayt, al-Ṭab'ah al-ūlá 1983 § 38-43
- Jalāl Aḥmad Khalīl, *al-nizām al-qānūnī li-Ḥimāyat al Ikhtrā'āt wa-naql al-tiknūlūjiyā ilá al-Duwal al-Nāmiyah*, al-Ṭab'ah 2000 § 10-11

- Jamāl Abū al-Futūḥ Muḥammad Abū al-Khayr, *barā'āt ikhtrā'āt al-'Ummāl dirāsah muqāranah*, Dār al-Kutub al-qānūniyah, Dār Shatāt lil-Nashr wa-al-Barmajiyāt, Miṣr al-mḥl al-Kubrā, 'ām 2008M, §98.
- Khālid Muṣṭafā Fahmī, *al-Ḥimāyah al-qānūniyah li-barāmij al-Ḥāsib al-Ālī fī daw' Qānūn Ḥimāyat al-Malakīyah al-fikrīyah ṭibqan li-aḥdāth al-ta'dīlāt (dirāsah muqāranah)* Dār al-Jāmi'ah al-Jadīdah lil-Nashr, al-Iskandarīyah, 2005, § (2)
- Dhikrā abdu al-Razaq Muḥammad, *Ḥimāyat al-ma'lūmāt al-sirrīyah min Ḥuqūq al-Malakīyah al-fikrīyah*, Dār al-Jāmi'ah al-Jadīdah, 2007
- Sayf al-Dīn Najm al-'Azzāwī, *al-Ḥimāyah al-madanīyah li-barāmij al-Ḥāsib al-Ālī ṣuwaruhā wa-ishkālātuhā wa-al-ḥulūl al-muqtaraḥah*, Maktabat al-Jāmi'ah al-Shāriqah, 'ām 2012, §28.
- Shihātah Gharīb Shalqāmī, *al-Ḥaqq al-Adabī li-mu'allif Barāmij al-Ḥāsib al-Ālī* ; Dār al-Nahḍah al-'Arabīyah al-Qāhirah, 'ām 2004, §18
- al-Shafī' Ja'far Muḥammad al-Shalālī, *al-tanzīm al-qānūnī listghlāl barā'at al-ikhtrā' dirāsah muqāranah*, Dār al-Kutub al-qānūniyah Miṣr, Dār Shatāt lil-Nashr wa-al-Barmajiyāt Miṣr, 'ām 2011M, §18.
- Ṣalāḥ Zayn al-Dīn, *al-Madkhal ilá al-Malakīyah al-fikrīyah nash'atuhā wa mafhūmuhā wa-niṭāquhā wa-ahmīyatuhā wa - takyīfihā wa-tanzīmihā wa-ḥimāyatuhā*, Maktabat Dār al-Nashr wa-al-Tawzī' 'Ammān 2004, §, 11
- Ṣalāḥ Zayn al-Dīn, *al-Madkhal ilá al-Malakīyah al-fikrīyah nash'atuhā wa mafhūmuhā wa-niṭāquhā wa-ahmīyatuhā wa - takyīfihā wa-tanzīmihā wa-ḥimāyatuhā*, li isḍār al-Awwal 2004, Maktabat Dār al-Nashr wa-al-Tawzī' 'Ammān wasaṭ al-Balad sāḥat al-Jāmi' al-Ḥusaynī, § 67-68
- Ṣalāḥ Zayn al-Dīn, *al-Malakīyah al-Ṣinā'īyah wa-al-tijārīyah*, Dār al-Thaqāfah lil-Nashr wa-al-Tawzī', 'Umān al-Urdun, al-Ṭab'ah al-thālīthah 2012, §, 23-33-34.
- Ṣalāḥ Zayn al-Dīn, *sharḥ al-tashrī'āt al-Ṣinā'īyah wa-al-tijārīyah*, al-Dār al-'Ilmīyah al-Dawlīyah lil-Nashr al-Tawzī' wa-Dār al-Thaqāfah lil-Nashr wa-al-Tawzī', 'Umān al-Urdun, al-Ṭab'ah al-ūlá, 'ām 2003, §43.
- 'Abdul al-Rahman Jamīl Maḥmūd Ḥusayn, *al-Ḥimāyah al-qānūniyah li-barāmij al-Ḥāsib al-Ālī dirāsah muqāranah*, *Risālat mājistīr*, Jāmi'at al-Najāḥ al-Waṭanīyah, Nābulus, Filastīn, 'ām 2008, § 16.
- 'Abd al-Raḥīm 'Antar 'Abd al-Raḥmān, *barā'at al-ikhtrā' wa-ma'āyīr ḥimāyātuhā*, Dār al-Fikr al-Jāmi'ī, al-Iskandarīyah, 'ām 2009, §19.

- ‘Azzah ‘Alī Muḥammad al-Ḥasan, *al-Ḥimāyah al-madanīyah li barmajiyāt al-Ḥāsib al-Ālī*, Dār al-Jinān lil-Nashr wa-al-Tawzī‘, 2011, §2.
- Muḥammad Muḥammad Shitā, *fikrat al-Ḥimāyah al-jinā’īyah li-barāmij al-Ḥāsib al-Ālī*, Dār al-Jāmi‘ah lil-Nashr al-Iskandarīyah, 2001 §, 42-42
- Muḥammad Ḥasan Muḥammad ‘Abd al-Wahhāb, *al-Ḥimāyah al-shar‘īyah wa-al-qānūnīyah li-barāmij al-Ḥāsib al-Ālī*, Dār al-Salām lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr 2010m §, 49-63